■ فى مجال التكرير والتصنيع

● رؤيـة بـين الأسبـاب والنتائـج تطور صناعة البترول المصرية فى مجـال التكريـر والتصنيـع *

سبق لنا فى الباب السابق التحدث عن تطور صناعة البـترول المصريـة فى مجال الاستكشاف والإنتاج ، وقد أشرنا به إلى أن هذه الصناعـة تتميز بالتكامل الرأسى أى من البـئر إلـى المسـتهلك فإننـا نعـود اليـوم لنستكمل حديثنا عن تطور مرحلة أخـرى مـن مراحـل هـذه الصناعـة المتكاملة وهى مرحلة التكرير والتصنيع .

وتعتبر مصر أول بلد عربـى و إفريقـى بـدأ فيـه هـذا النشـاط ولقـد كـانت البدايـة متواضعة ، ثم تطور النشاط إلى أن أصبح عملاقًا تفخر به مصـر ويمكـن تقسـيم هـذا التطور إلى ثلاث مراحل :

الأولى تبدأ من عام ١٩١٣ وتنتهى فى عام ١٩٥٢ .
الثانيـة تبدأ من عام ١٩٥٢ وتنتهى فى عام ١٩٦٧ .
الثالثـة تبدأ من عام ١٩٦٧ وتستمـر حتـى اليـوم .

ملامح المرحلة الأولى :

لم تتجاوز طاقة معامل التكرير السنوية الموجودة فى بداية هذه المرحلة ١٢٠ ألف طن ، ثم تطورت إلى أن وصلت فى نهايتها إلى ٢,٧ مليـون طـن تركـزت كلهـا فـى مدينة السويس ، كما كـان ٨٠٪ مـن هـذه الطاقـة يمثـل طاقـة معمـل التكريـر التابـع

* بقلم المؤلف – نشر بجريدة الأهرام فى ١٨/١٠/١٩٩٤ .

لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية والباقى يمثل طاقة معمل التكرير الحكومى الذى كان يقوم بتكرير خام الإتاوة .

ملامح المرحلة الثانية :

شهدت هذه المرحلة تطورًا ملحوظًا فى طاقة التكرير حيث وصلت طاقة معملى التكرير فى السويس بنهاية هذه الفترة إلى ٧,٤ مليون طن/سنه ، كما تم إنشاء معمل ثالث بمدينة الإسكندرية ، بلغت طاقته بنهاية هذه المرحلة حوالى ١,٨ مليون طن (معمل سيركوب / شركة الإسكندرية لتكرير البترول حاليًا) ، وبذلك أصبحت طاقة التكرير الإجمالية المتاحة بنهاية هذه الفترة حوالى ٩,٢ مليون طن / سنة بالمقارنة بـ ٢,٧ مليون طن / سنة بنهاية المرحلة الأولى مع استمرار تركيز معظم هذه الطاقة (٨٠٪) فى مدينة السويس .

ملامح المرحلة الثالثة :

كان لحرب عام ١٩٦٧ وما أسفرت عنه من تدمير معامل التكرير بالسويس فضلاً عن احتلال حقول البترول فى سيناء إلى إحداث تغيير جذرى فى سياسات قطاع البترول فى مجال التكرير شمل المحاور التالية :

- زيادة طاقات التكرير المتاحة لتغطية احتياجات البلاد المتزايدة من المنتجات البترولية مع توفير طاقة تكرير زائدة فى حدود ٢٠٪ من إجمالى الطاقة المتاحة ، وذلك كهامش أمان فى مواجهة أية ظروف غير متوقعة ، وتبلغ طاقة التكرير المتاحة حاليًا حوالى ٢٩ مليون طن / سنة بالمقارنة بـ٩,٢مليون طن/ سنة فى عام ١٩٦٧ .

- إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى لطاقات التكرير بهدف نشر هذه الطاقات فى مختلف أنحاء الجمهورية ، فبينما كان معظم هذه الطاقات (٨٠٪) يتركز فى مدينة السويس والباقى فى مدينة الإسكندرية ، تغير الوضع بصفة جذرية وأصبحت طاقة التكرير المتاحة حاليًا ٢٩ مليون طن/سنة موزعة على النحو التالى :

القاهرة الكبرى	٣٠٪
شمال الدلتا	٣٠٪
وسط الدلتا	٦ ٪
السويس/سيناء	٢٥٪
الوجه القبلى	٩ ٪

وأصبح لدينا حاليًا عدد ٨ معامل للتكرير (مملوكة بالكامل للدولة) اثنان فى كل من مدينة السويس والإسكندرية ، وواحد فى كل من طنطا / القاهرة / أسيوط / سيناء ، ولقد أسهم هذا التوزيع الجغرافى فى ترشيد تكاليف نقل المنتجات البترولية إلى مختلف مناطق الاستهلاك فى البلاد ، كما أسهم انتشار معامل التكرير فى مختلف مناطق الجمهورية فى خلق مجتمعات صناعية ، فضلاً عن تشغيل مزيد من العمالة ، ولعل خير مثال على ذلك هو معمل تكرير أسيوط الذى أقيم على مساحة ١٠٠٠ فدان فى قلب الصحراء وبعيدًا عن المدينة ، وذلك بهدف التعمير وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الانتشار يوفر الحماية للأمن القومى الذى كانت تفتقر إليه مصر حينما كانت طاقات التكرير يتركز معظمها فى منطقة واحدة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قطاع البترول يعتمد حاليًا على الخامات المحلية فى تشغيل معامل التكرير .

- زيادة الاعتماد على الإمكانيات المحلية ويعتبر معمل تكرير أسيوط من أهم الإنجازات التى يفخر بها قطاع البترول فى هذا الصدد حيث تم تصميم هذا المشروع وتنفيذه بمعرفة الشركات الوطنية (شركتى بتروجيت وإنبى وبأيد مصرية خالصة) ، وقد تضمن اهتمامًا كبيرًا بإجراءات حماية البيئة ، وفى هذا المجال تم اتخاذ خطوات فعالة لتحسين مواصفات المنتجات البترولية من ذلك :

- زيادة إنتاج البنزين المحسن مع الحد من استخدام مادة رابع إيثيل الرصاص .
- تخفيض نسبة الكبريت فى بعض المنتجات البترولية .
- إنشاء وحدات للمعالجة البيولوجية للمياه فى معظم معامل التكرير مع تطوير نظم الصرف الصحى بالمعامل لضمان عدم تسرب أية مواد بترولية تلوث المياه الجوفية .

- الاهتمام الكبير بإنشاء الصناعات التحويلية لتعظيم العائد الاقتصادى من عائد التكرير وإنتاج منتجات يحتاجها السوق المحلى بدلاً من استيرادها من الخارج من ذلك :

- إنشاء مجمع البتروكيماويات لإنتاج مادة البولى فينيل كلوريد وجدير بالذكر أن إقامة هذا المشروع كانت النواة الأولى لصناعة البتروكيماويات فى مصر وبداية لفتح آفاق جديدة لدخول هذه الصناعة التى تبنى عليها العديد من الصناعات التكميلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة فى مجالات الزراعة والإسكان والتعمير

بالإضافة إلى إنتاج الصودا الكاوية والكلور ، الذى يتم إسالة جزء منه لتوفير احتياجات مرفق مياه الشرب .. إلخ .

وقد تم إنشاء المرحلة الأولى من هذا المجمع فى عام ١٩٨٧ ، ويجرى حاليًا إنشاء المرحلة الثانية بهدف الاستخدام الاقتصادى الأمثل لموارد البلاد من الغازات الطبيعية للحصول على مواد بتروكيميائية ، ذات قيمة مرتفعة كالبولى إيثيلين والبولى فينيل كلوريد لتغطية احتياجات السوق المحلى فى مختلف المجالات ، كما تم أيضًا إنشاء مجمع لإنتاج الألكيل بنزين لتصنيع المنظفات ، وكذلك أكثر من مجمع بمعامل التكرير لتصنيع زيوت التزييت الأساسية .

آفاق المستقبل :

بعد أن تحدثنا عن الماضى والحاضر فى نشاط التكرير فإنه لابد أن نتطلع إلى المستقبل وآفاقه الرحبة ، وماذا فى خطط قطاع البترول للمستقبل حيث نستهدف تحقيق ما يلى :

- الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية المكررة مع تحقيق أقصى قدر ممكن من المرونة فى توفير احتياجات جميع مناطق الجمهورية من هذه المنتجات ، على ضوء التوزيع الجغرافى لمعامل التكرير وطاقاتها المتاحة .

- التوازن بين تصدير الزيت الخام والمنتجات البترولية المكررة بما يكفل استغلال طاقات التكرير المتاحة ، وتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى مع تصدير الفائض .

- رفع كفاءة وحدات التقطير بمعامل التكرير الحالية من خلال تنفيذ مشروعات لإزالة الاختناقات مع الاستمرار فى إعطاء الأولوية لمشروعات تحسين مواصفات المنتجات البترولية للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث ، ومن أهم هذه المشروعات :

- وحدات لأزمرة البنزين بشركة القاهرة لتكرير البترول ، لزيادة إنتاج البنزين عالى الأوكتين والحد من استخدام مادة رابع إيثيل الرصاص .
- إقامة مجمع التكسير الهيدروجينى للمازوت بشركة النصر للبترول ، للاستفادة من المازوت المتاح فى تغطية احتياجات البلاد من المقطرات الوسطى واستغلال وتعظيم العائد من المازوت خاصة فى ضوء قوانين البيئة الجديدة .
- إنشاء وحدات لمعالجة وتحسين إنتاج السولار بمعامل التكرير بالإسكندرية .

- الاهتمام بعملية الزيوت المرتجعة بإنشاء وحدة لاعادة تكريرها بالإسكندرية .
- التوسع فى إنتاج الزيوت الأساسية والخاصة بشركة الإسكندرية للبترول .

– تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والمستثمرين أصحاب الخبرات الفنية على المشاركة فى إقامة المشروعات البترولية ، ومعامل التكرير المتطورة بهدف التصدير وذلك للاستفادة من موقع مصر الجغرافى والعمالة المصرية المدربة فى هذا المجال ، وزيادة فرص الاستثمار فى المحافظات المختلفة والاعتماد على الاقتراض من البنوك المحلية لتمويل ما يحتاجه القطاع من النقد الأجنبى لتنفيذ مشروعاته .

– تعظيم وتطوير التصنيع المحلى لتلبية احتياجات شركات القطاع من المعدات والمهمات بهدف الاعتماد على الذات ، والحد من الاستيراد مع المساهمة أيضًا بصورة غير مباشرة فى تدعيم التصنيع المحلى عن طريق المشاركة فى رأسمال بعض الشركات العاملة فى مجال الاستثمار مثل الشركة المصرية للصمامات ، وشركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وكذا بعض الصناعات التحويلية مثل شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية والشركة العربية للصلب المخصوص .

– الاهتمام بتدريب العاملين على مختلف المستويات لخلق الكوادر القادرة على العمل فى ظل نظام السوق الحرة ، ومواجهة المنافسة مع القدرة على نقل التكنولوجيا المتطورة ، ومن ذلك البدء فى تطبيق نظام الهندسة العكسية فى تصنيع المعدات ، وإمكانية تطويرها وتعديلها ، وتقوم شركة بتروجيت بتطبيق هذا النظام لتوفير قطع الغيار المطلوبة للشركة .

وحتى يتبين للقارئ مدى ما يحتله هذا المجال الحيوى من مكانة عملاقة فى صناعة البترول المصرية فإننا نشير إلى أن جملة المبالغ المستثمرة فى هذا النشاط حتى نهاية يونية ٩٤ قد بلغت ٢,٥ مليار جنيه ، كما أنه من المتوقع استثمار مبالغ أخرى قدرها ٣,٠٠ مليار جنيه بنهاية الخطة الخمسية الحالية ٩٧/٩٦ .

■ ■ ■